

س1: ما المقصود بالتخطيط المالي والى ماذا يشير .

التخطيط المالي: هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد والاستخدام لها. ولهذا فأن التخطيط المالي يشير الى تحديد المتطلبات المالية الاستثمارات، النمو، الاداء خلال مدة محددة من الزمن. يعد التخطيط المالي عنصر اساس لنجاح المنشأة فهو دليلها المالي في المستقبل، فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة امكانية الحصول على الاموال وكيفية الاستخدام لهذه الأموال. ولهذا فأن التخطيط المالي يتضمن تنسيق النشاطات المالية من اجل تعظيم ثروة المساهمين (قيمة المنشأة). يمثل التخطيط المالي "جزءا هاما من عملية التخطيط الاجمالي للشركة حيث يترجم اهدافها واستراتيجياتها وسياساتها الى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير. كذلك فأن معظم ادوات التخطيط القصير الأجل هي ادوات مالية. ويهدف التخطيط المالي اساساً الى تحديد الاحتياجات المالية للشركة وتأمين الاموال اللازمة بشكل متوازن من مصادر التمويل المختلفة.

س2: على ماذا يعتمد التخطيط المالي .. اشرحه بالتفصيل

يعتمد التخطيط المالي بشكل أساس على التنبؤ المالي، فالتنبؤ هو عملية التوقع أو التقدير لما سوف يحصل في المستقبل، ولهذا فهو ضروريا لغرض التخطيط والتنبؤ المالي هو جزء اساس ومهم من وظيفة المدير المالي. فالتنبؤ هو ليس التخطيط وانما هو التقدير أو التخمين للمتغيرات التي في ضوءها يتم اعداد عملية التخطيط ومن بين اهم المتغيرات التي تبدأ بها عملية التنبؤ المالي واللازمة لعملية التنبؤ والتخطيط للاحتياجات المالية هي التنبؤ بالمبيعات.

فالتنبؤ بالمبيعات Sales Forecast هي المدخل الاساس Key Input لا غلب نشاطات الشركة، ومن بينها وأهمها التخطيط المالي.

س3: وضح العبارة الآتية مفصلاً:

"أن الركيزة الاساسية للتخطيط المالي هي التنبؤ بالمبيعات المستقبلية للشركة. "

تعتمد المبيعات المستقبلية على الأوضاع الاقتصادية المتوقعة ومعدل نمو الاقتصاد القومي، تطور الصناعة التي تعمل فيها الشركة ودرجة المنافسة بين الشركات تلك الصناعة وعلى نشاط الشركة وسياساتها التسويقية. ويعتمد حجم المبيعات على مقدار الموجودات المتاحة للمنشأة ، فقد تحتاج الى موجودات متعددة لتتمكن من انتاج وبيع سلعها وخدماتها. ولهذا فأن النمو في المبيعات يتطلب زيادة في الموجودات . وتحتاج هذه الاستثمارات في الموجودات الى التمويل، وينتج عن ذلك التمويل الاضافي تعهدات والتزامات اضافية تتمثل بدفع الفوائد والمبالغ المقرضة عند الاستحقاق، وتوزيع الارباح على الاسهم للمالكين. ولهذا، تعد عملية التخطيط المالي جزءاً متكامل لا يتجزأ عن اعمال وواجبات المدير المالي.

س4: ما هي أساليب التنبؤ بالاحتياجات المالية ؟ وما هي الشروط التي يجب توافرها ؟. اذكرهم مع الشرح بالتفصيل .

لا زال الاسلوبين المنهجين الاساسيين الأكثر استخداماً في تحديد الاحتياجات المالية هما :

1. طريقة النسبة المئوية من المبيعات

2. طريقة الانحدار الخطي البسيط.

وأن استخدام كل منهما يعتمد على توفر عدد من شروط معينة والتي بدونها (او بدون اي واحد منها يفقد الأسلوب قيمته كأداة للتنبؤ . ومن اهم هذه الشروط هو وجوب توفر عدد من علاقات معينة فيما بين المتغيرات المتضمنة في الاسلوب وبشكل خاص العلاقة السببية ، وعلاقة الاستقرار أو الثبات .والاتي شرح لكل منهما :

1. العلاقة السببية

تشير السببية Causality الى السبب الذي يدفع الموجودات المختلفة، فالدافع المسبب للاستثمار في الموجودات الثابتة هو الأمل في تحقيق المبيعات. وعندما تبدأ المنشأة بعملية الانتاج فأنها تصبح بحاجة الى الاستثمار في انواع الموجودات الأخرى كالمخزون ، وحين تباع البضاعة عن طريق الائتمان ينتج عنها استثمار في الحسابات المدينة، وعليه فأن الدافع الرئيسي للاستثمار في كل نوع في كل نوع من الموجودات هو المبيعات. ولكن بالرغم من ان المبيعات هي العامل السببي للاستثمار في الموجودات، الا ان العلاقة السببية يمكن أن تصبح معقدة بسبب ما يسمى التوقيت في التقدم (الاسبقية) والتخلف (التأخر) The Lead and Lag Timing في الحدوث. فمن الواضح أنه يجب أن يتم الاستثمار في الموجودات الثابتة قبل ان يبدأ الانتاج، لذا فأن الاستثمار يتقدم على المبيعات في الزمن ، اي يسبق المبيعات في الحدوث. وبالمثل بالنسبة للمخزون، أما بالنسبة للاستثمار في الحسابات المدينة فأنه يأتي بعد المبيعات في الزمن. وعندما تحدث تغيرات في معدل نمو المبيعات، فأن تفاعل علاقات التقدم والتخلف هذه بين الاستثمار في الموجودات ومستويات المبيعات يمكن ان تؤدي الى نتائج وأنماط تنبؤ معقدة جداً، وتحتاج الى برامج تفصيلية للفهم والتحليل. اما اذا كان الغرض من التنبؤ هو الحصول على خطوط عريضة لأنماط العلاقات بين المبيعات ومتطلبات الاستثمار، فيمكن الاكتفاء باستخدام طرق التنبؤ البسيطة نسبياً.

2. علاقة الاستقرار أو الثبات النسبي Stability :

وهو الشرط الثاني الذي يعتمد عليه أسلوب التنبؤ في العلاقات بين المبيعات التي تمثل العامل السببي المتغير المستقل Independent Variable ، والاستثمارات في الموجودات التي تمثل المتغيرات المسببة المتغيرات المعتمدة Depended Variables وبشكل عام تختلف نسبة الاستقرار في العلاقات بين المبيعات وبنود الموجودات باختلاف الشركات واختلاف انواع الموجودات.

س5: اشرح طريقة النسبة المئوية من المبيعات لتحديد الاحتياجات المالية :

أ - طريقة النسبة المئوية من المبيعات Percent of Sales Method

لقد أصبح واضحاً بأن أهم متغير يؤثر ويستخدم في التنبؤ بالاحتياجات المالية للمنشأة هو المبيعات لأنها ترتبط بعلاقات جوهرية مع أغلب المتغيرات المالية " .. فبالنسبة للموجودات ، فإن الزيادة في المبيعات تتطلب زيادة في الانتاج الذي يتطلب بدوره زيادة في رأس المال العامل. فعند مستوى اعلى من المبيعات، تحتاج الشركة لمستوى اعلى من الاستثمار في مخزون المواد الأولية البضاعة نصف المصنعة والجاهزة. كذلك فإن مستوى الحسابات المدينة لنفس سياسات بيع الأجل سيرتفع بزيادة مستوى المبيعات وهذا ما سيحدث ايضاً لمستوى النقد اللازم لتمويل حجم المبادلات الاعلى للشركة. أما بالنسبة للمطلوبات، فإن الزيادة في المبيعات تعني ارتفاع مستوى الحسابات الدائنة، والمتأخرات من أجور وفوائد وضرائب الى الزيادة في عناصر المطلوبات المتداولة المذكورة تمثل مصدر أنيا" ، أو تلقائي Spontaneously "لتمويل الزيادة في المبيعات.

يتبين مما تقدم بأن البعض من بنود ميزانية الشركة تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات، وهذه العناصر هي النقد، الحسابات المدينة، والمخزون فهذه هي الموجودات المتداولة التي تزداد تلقائياً بشكل عام مع الزيادة في المبيعات. اما فيما يخص الموجودات الثابتة فإنها بشكل عام مستقلة عن المبيعات ما لم تكن الشركة تشغل بكامل طاقتها Full Capacity ففي هذه الحالة ينبغي ان تزداد الموجودات الثابتة لمواجهة الزيادة في المبيعات. اما اذا حصلت زيادة في المبيعات وكانت الشركة عندها طاقة فائضة Excess Capacity فما على الشركة الا ان تزيد من معدل الانتاج دون أن تتكلف اية نفقات رأسمالية. وبالنسبة للمطلوبات فإن عناصر المطلوبات التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات هي الحسابات الدائنة، وأوراق الدفع، والمستحقات، وتمثل تمويل آني أو تلقائي والارباح المحتجزة كذلك تزداد ولكن ليس بشكل مباشر كنسبة من المبيعات والتمويل طويل الاجل المتمثل برأس المال القروض طويلة الأجل، السندات لا تزداد تلقائياً مع الزيادة في المبيعات اي ليس له ارتباط مباشر بالتغير في المبيعات، وانما تحدده السياسات التمويلية للشركة. لقد أصبح واضحاً بأن المبيعات تعد المتغير المستقل الأكثر شيوعاً واستخداماً، والذي تتوقف عليه دقة التنبؤ بالاحتياجات المالية للمنشأة. افترض ان الشركة قامت بأعداد تقديرات المبيعات المستقبلية بالوسائل المعروفة. فعند ذلك يتم استخدام طريقة النسبة المئوية للمبيعات للتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركة بالتعبير أولاً عن عناصر الميزانية التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات كنسبة من المبيعات وذلك باستعمال ، أرقام الميزانية والمبيعات لأحدث سنة مالية. ثانياً تجمع كل من نسب عناصر الموجودات ونسب عناصر المطلوبات على حده. وهكذا فإن أية زيادة في المبيعات ستتطلب زيادة في الموجودات بمقدار مجموع نسب عناصر الموجودات. لكن جزءاً من الزيادة في الموجودات سيتم تمويلها آلياً من الزيادة في المطلوبات وذلك بمقدار مجموع نسب عناصر المطلوبات. أن الفرق بين مجموع نسب عناصر الموجودات ومجموع نسب عناصر المطلوبات التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات يعطي نسبة المبيعات الواجب تمويلها. واذا ما ضريت هذه النسبة بالتغير المتوقع في المبيعات يمكن الحصول على تقدير للاحتياجات التمويلية الاضافية للشركة. أما كيفية تحويل هذه الاحتياجات داخلياً وخارجياً، بالدين و / أو بالملكية فإن هذا يعتمد على السياسات التمويلية للشركة.

س 6 : اذكر المعادلة الجبرية الرئيسة لتحديد الاحتياجات المالية موضحا ماذا يعني كل رمز فيها .

ويعبر عن طريقة النسبة المئوية للمبيعات بمعادلة جبرية ، تبين الاجراء اللازم لتحديد التمويل الخارجي المطلوب بهذه الطريقة وكما يأتي:

التمويل الخارجي المطلوب = الزيادة في الموجودات (الأصول) - الزيادة في المطلوبات (الخصوم) - الزيادة في الأرباح المحتجزة

External Funds Required = increase in Assets - increase in Liabilities - increase in Retained Earning

$$EFR = \frac{A}{S} \Delta s - \frac{L}{S}$$

$$EFR = \Delta s \left(\frac{A}{S} - \frac{L}{S} \right) - mbS1 \quad (1-5)$$

حيث أن:

$EFR =$ التمويل الخارجي المطلوب:

$\frac{A}{S}$ = الموجودات التي تزداد تلقائياً مع المبيعات

$\frac{L}{S}$ = المطلوبات التي تزداد تلقائياً مع المبيعات

Δs = التغير بالمبيعات و (المبيعات المتوقعة - المبيعات الحالية)

S = المبيعات الحالية (بالدينار) للسنة الحالية

$S1$ = المبيعات المتوقعة أو المخططة (بالدينار) للسنة القادمة

m = نسبة هامش صافي الدخل = (صافي الدخل / صافي المبيعات) = m

b = نسبة احتجاز الارباح = (1 - نسبة توزيع الارباح) = b

$b = (1-d)$

نسبة توزيع الارباح = d

س7: ما هي العناصر التي تتغير تلقائياً في الميزانية حين تتغير المبيعات ، اذا كانت الشركة تعمل بالطاقة القصوى . . اشرحها مفصلاً.

س8: كيف تجري السياسات التمويلية للشركة ؟

واذا كانت السياسات التمويلية للشركة معروفة، فإن التمويل المطلوب يجري تأمينه بالدين والملكية حسب نسبة الدين الى الموجودات. وينبغي تلبية احتياجات التمويل بالملكية من الارباح المحتجزة ،اولا لأنها مصدر التمويل بالملكية الاقل تكلفة بالمقارنة مع اصدار الاسهم. ويتم ذلك حسب نسبة احتجاز الارباح (b) التي تتبعها الشركة، ومن الممكن حساب الارباح المحتجزة (RE) ، بضرب نسبة هامش صافي الدخل (m) بالمبيعات المتوقعة (S) بنسبة احتجاز الارباح (b) وكما يأتي:

$$RE = mbs \cdot 1$$

(2-5)

أما احتياجات التمويل بالدين فيتم الحصول عليها من قروض قصيرة الأجل او ديون طويلة الاجل وذلك حسب بنية استحقاق استثمارات الشركة. حيث أن السياسة المالية الحكيمة تقتضي تمويل الاستثمارات الطويلة الاجل بديون طويلة الاجل وتمويل الاستثمارات في رأس المال العامل بقروض قصيرة الأجل.

اسئلة الفصل السابع : رأس المال العامل Working Capital

س1: ماهو رأس المال العامل ومم يتكون ؟ وكيف يتم احتساب صافي راس المال العامل؟

يتألف رأس المال العامل من استثمارات الشركة في الموجودات المتداولة التي تشمل (النقد والاوراق المالية قصيرة الاجل والحسابات المدينة والمخزون) . والمطلوبات المتداولة وتشمل (الحسابات الدائنة والمستحقات والقروض قصيرة الأجل).

1. صافي رأس المال العامل: Net Working Capital

هو عبارة عن الموجودات المتداولة مطروحاً منها المطلوبات المتداولة، ويمثل ذلك الجزء من الاستثمار في الموجودات المتداولة الذي جرى تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل.

صافي رأس المال العامل = موجودات متداولة - مطلوبات متداولة

س2: ما هي القرارات التي تتضمنها ادارة رأس المال ؟ اشرحها مفصلاً.

وتتضمن ادارة رأس المال أربعة قرارات هامة يتوجب على الادارة اتخاذها:-

القرار الاول : تحديد مستوى الاستثمار في الموجودات المتداولة بالمقارنة مع الموجودات الثابتة ، أي تحديد نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل الى الاستثمارات طويلة الاجل.

القرار الثاني : تحديد حجم الاستثمار المناسب في كل من عناصر الموجودات المتداولة ، وهذا يعني تحديد مستوى النقد الامثل ، تحديد سياسة البيع الاجل (مقدار الخصم وفترة التسديد) تحديد سياسة المخزون ثم الحجم الامثل له .

القرار الثالث : تحديد مستوى التمويل من المصادر قصير الأجل بالمقارنة مع مصادر التمويل طويلة الاجل ، أي تحديد نسبة التمويل قصيرة الأجل الى التمويل طويل الاجل.

القرار الرابع : تحديد مزيج مصادر التمويل قصيرة الأجل ومقدار الاستفادة من الشراء بالدين والاقتراض من المصارف قصيرة الأجل وتأجيل دفع المستحقات .

س3: ما هما الهدفين الاساسيين للإدارة المالية التي تعتمد عليهما القرارات المالية .
القرارات تتضمن الهدفين الاساسيين للإدارة المالية وهي:

العائد RETURN والمخاطرة.RISK

والمخاطرة : هي مخاطرة السيولة ، لذلك فان عملية اتخاذ القرارات هي عبارة عن المبادلة ما بين العائد والمخاطرة (اي فقدان السيولة) . فالقرار الذي يزيد العائد (الربحية) يكون على حساب فقدان السيولة اي زيادة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والعكس صحيح .

س4: ما هي ابعاد مشكلة ادارة رأس المال العامل . وضحها بالتفصيل .

: ابعاد مشكلة ادارة رأس المال العامل

1. مدى الاستثمار للموارد المالية في رأس المال العامل

اي تحديد الاهمية النسبية للموجودات المتداولة ، مكونات رأس المال العامل التي تمكن من مواجهة نمو في المبيعات ويضمن تعظيم العائد. ويتطلب ذلك تعديل مستمر في الموجودات المتداولة لتتلاءم مع التغيرات في مستوى المبيعات | نتيجة لعوامل الموسمية والدورية والعشوائية . ان توافر رأس المال العامل له اهمية كبرى لحيوية الشركة فمن الناحية التشغيلية ، ان لم يتوفر رأس المال العامل لن تتمكن الشركة من الانتاج لمستوى معين من المبيعات او انها لن . تستطيع زيادة الانتاج لمواجهة النمو في المبيعات، وفي كلتا الحالتين ان ذلك يفوت على الشركة مبيعات وارباح محتملة.

2. كيفية تمويل رأس المال العامل

اي نسبة التمويل بالاقتراض قصيرة الأجل مقابل التمويل طويل الاجل التي تضمن تعظيم عائد المنشأة وتجنب الخسارة. فان كان هناك نقص في رأس المال. العامل فان ذلك يؤدي الى تلكؤ الشركة في تسديد التزاماتها المالية ويؤثر سلباً . في ترتيبها الائتماني مما يولد صعوبة امام الشركة في الحصول على تمويل جديد بشروط مناسبة .

3. المبادلة بين العائد والمخاطرة

أن تحديد مستوى الاستثمار الامثل في رأس المال العامل يتضمن المبادلة بين الربحية والسيولة ، فالزيادة في رأس المال العامل يحسن من سيولة الشركة ويخفض من مخاطرها الا انه يزيد من كلفة التمويل (اقساط وفوائد القروض) التي تخفض من ربحية الشركة . ومسؤولية المدير المالي هي تدنية كلفة رأس المال العامل بدون تضخيم للسيولة او اضطراب في العملية التشغيلية ومما يؤدي في النهاية الى المساهمة في تعظيم قيمة المنشأة.

س5 : اشرح اهمية ادارة رأس المال العامل

1. يشكل رأس المال العامل نسبة كبيرة من مجموع موجودات الشركة بالرغم من اختلاف مستوى رأس المال العامل من صناعة الى اخرى الا ان عموم الشركات الصناعية تحتفظ برأسمال عامل يزيد على نصف مجموع موجوداتها، وان هذه الموجودات تتقلب وتتغير بشكل مستمر ، لذلك يكرس. المدير المالي معظم قراراته لإدارة هذه الموجودات.
2. يستنفذ المدير المالي معظم وقته في اتخاذ قراراته التشغيلية اليومية المتمثلة في ادارة رأس المال العامل.
3. هناك علامة مباشرة بين نمو الشركة والحاجة الى زيادة رأس المال العامل فنمو الشركة المتمثل في زيادة حجم مبيعاتها يتطلب مستويات عالية من رأس المال. العامل لمواجهة النمو في الانتاج والمبيعات .
4. التأثير المباشر لرأس المال العامل على السيولة والربحية ، فالمزيج المناسب من مكونات رأس المال العامل يحافظ على سيولة الشركة من حيث امكانية تحويل هذه المكونات الى نقد دون خسائر ، وبنفس الوقت يؤثر في ربحية الشركة حيث ان تمويل الزيادة في رأس المال تحمل الشركة بتكاليف التمويل والفوائد.

س6: عدد سياسات الاستثمار لرأس المال العامل . مع ذكر الخصائص لكل سياسة

هناك ثلاث سياسات لرأس المال العامل من حيث الاستثمار أي الاستثمارات بالموجودات المتداولة استثمار قصير (الاجل لأغراض السيولة واستثمار بالموجودات الثابتة) استثمار طويل (الاجل) لأغراض الربحية وتتمثل سياسات الاستثمار الراس المال العامل بالاتي:-

1. السياسة المتحفظة Conservative Policy :

- الخصائص الاساسية:
- أ- الاستثمار بالموجودات المتداولة يفوق الاستثمار بالموجودات الثابتة.
- ب- تحتفظ الشركة بموجب هذه السياسة بنسبة عالية من الموجودات المتداولة لمواجهة النمو والتوسع في المبيعات ، اي ارتفاع حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.
- ج- نسبة الموجودات المتداولة الى المبيعات عالية.
- ح- انخفاض العوائد وانخفاض المخاطرة.

2. السياسة المعتدلة Moderate Policy :

- الخصائص الاساسية:
- أ- الاستثمار بالموجودات المتداولة يتناسب مع الاستثمار بالموجودات الثابتة ب الاعتدال في نسبة الموجودات المتداولة التي تحتفظ بها الشركة لمواجهة الزيادة في المبيعات.
- ب-نسبة الموجودات المتداولة الى المبيعات معتدلة.
- ت-مخاطر وعوائد معتدلة.

3. السياسة المجازفة Aggressive Policy :

• الخصائص الاساسية:

أ- تحتفظ المنشأة بموجب هذه السياسة بموجودات متداولة منخفضة لمواجهة. التوسع في المبيعات ، أي تقليل الاحتفاظ بالنقد والتعامل بالحد الأدنى من المخزون حيث تتخلص من كلفة رأس المال المستثمر في المخزون وكلف الاحتفاظ به وكلف التلف والتقادم مما يؤدي الى خفض كلفة خزن البضاعة، وتتبع سياسة متشددة في البيع بالأجل وذلك يمكن أن يفوت فرصة البيع على الشركة.

ب- انخفاض نسبة الموجودات المتداولة الى المبيعات .

ت-العوائد عالية والمخاطرة عالية ايضاً.

ملخص

سياسات الاستثمار لرأس المال العامل	
السياسة	الخصائص الاساسية
المتحفظة	ت-الاستثمار بالموجودات المتداولة يفوق الاستثمار بالموجودات الثابتة. خ- نسبة الموجودات المتداولة الى المبيعات عالية. د- انخفاض العوائد وانخفاض المخاطرة.
المعتدلة	ث-الاستثمار بالموجودات المتداولة يتناسب مع الاستثمار بالموجودات الثابتة. ج- نسبة الموجودات المتداولة الى المبيعات معتدلة. ح- مخاطر معتدلة وعوائد معتدلة
المجازفة	ث-الاستثمار بالموجودات الثابتة يفوق الاستثمار بالموجودات المتداولة. ج- نسبة الموجودات المتداولة الى المبيعات منخفضة . ح- العوائد عالية والمخاطرة عالية .

س6: عدد سياسات التمويل لرأس المال العامل . مع ذكر الخصائص لكل سياسة

توجد ثلاث سياسات لرأس المال العامل من حيث التمويل اذ ان التمويل طويل الاجل ذا مخاطرة منخفضة مقابل التمويل قصير الاجل ذا مخاطرة مرتفعة ومما ينعكس ذلك في العائد المتحقق للشركة و تتمثل سياسات التمويل لرأس المال العامل بالاتي:-

1. السياسة المتحفظة Conservative Policy :

الخصائص الاساسية:

أ. تمويل الشركة جميع موجوداتها الثابتة والموجودات المتداولة الدائمة وجزء من الموجودات المتداولة المؤقتة بالتمويل طويل الاجل .

ب. تمويل الشركة الجزء المتبقي من الموجودات المتداولة المؤقتة بتمويل قصير الاجل اي ان الشركة تستخدم مقدار صغيراً من التمويل قصيرة الأجل لمواجهة ذروات التقلبات المؤقتة في الموجودات المتداولة .

ت. كلفة التمويل عالية لان الجزء الاعظم من التمويل هو تمويل طويل الاجل وهو عالي الكلفة وذات مخاطرة منخفضة مما ينعكس على انخفاض العائد وانخفاض المخاطرة

2. السياسة المعتدلة Moderate Policy :

• الخصائص الاساسية:

أ. بموجب هذه السياسة فان التمويل ينسجم مع دائميته الموجودات حيث تأخذ الشركة : بمبدأ المقابلة في الإدارة المالية ، والذي يقضي بان تقوم الشركة بجعل بنية استحقاق مطلوباتها متزامناً مع بنية أجال موجوداتها أي يتم تمويل الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة الدائمة بمطلوبات طويلة الاجل فيما تمول الموجودات المؤقتة | بتمويل قصير الأجل.

ب. تستطيع الشركة تمويل الموجودات الدائمة (الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة الدائمة) وتمويل الموجودات المتداولة المؤقتة بتمويل قصيرة الأجل .

ان اتباع هذه السياسة يجعل مخاطرة التمويل في حدود معينة ويحافظ على مستوى | معين من الربحية أي ذات عائد ومخاطرة معتدلة.

3. السياسة المجازفة Aggressive Policy :

الخصائص الاساسية:

أ. يتم تمويل جميع الموجودات الثابتة وجزء من الموجودات المتداولة الدائمة بتمويل طويل الاجل ، اما الجزء الآخر من الموجودات المتداولة الدائمة وجميع الموجودات المتداولة المؤقتة بتمويل قصير الأجل.

ب. كلفة التمويل منخفضة (كلفة التمويل قصير الأجل) الا ان المخاطرة عالية حيث تنجم مخاطرة هذه السياسة من تقلبات سعر الفائدة ، وعدم امكانية تسديد القروض ، تقلبات الوضع المالي والوضع الاقتصادي . أي ارتفاع العائد وارتفاع المخاطرة.

ملخص

سياسات التمويل لرأس المال العامل	
السياسة	الخصائص الاساسية
المتحفظة	أ. تمول الشركة معظم موجوداتها الثابتة والموجودات المتداولة بالتمويل طويل الاجل .والجزء المتبقي من الموجودات المتداولة المؤقتة بتمويل قصير الاجل.
	ب. كلفة التمويل عالية وذات مخاطرة منخفضة
	ج. عائد ومخاطرة منخفضة.

أ. التمويل ينسجم مع دائميته الموجودات حيث تأخذ الشركة : بمبدأ المقابلة. ت.تستطيع الشركة تمويل الموجودات الدائمة (الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة الدائمة) وتمويل الموجودات المتداولة المؤقتة بتمويل قصيرة الأجل . ث. عائد ومخاطرة معتدلة.	المعتدلة
ت. يتم تمويل جميع الموجودات الثابتة وجزء من الموجودات المتداولة الدائمة بتمويل طويل الاجل ، اما الجزء الآخر من الموجودات المتداولة الدائمة وجميع الموجودات المتداولة المؤقتة بتمويل قصير الأجل. ث. كلفة التمويل منخفضة الا ان المخاطرة عالية حيث تنجم مخاطرة هذه السياسة من تقلبات سعر الفائدة ، وعدم امكانية تسديد القروض ، تقلبات الوضع المالي والوضع الاقتصادي . أي ارتفاع العائد وارتفاع المخاطرة. ج. عائد ومخاطرة مرتفعة.	المجازفة

الموازنة الرأسمالية في ظروف التأكد

س1: ما هي اساسيات الموازنة الرأسمالية .. اشرحها .

الموازنة الرأسمالية هي عملية ادارة نفقات الاستثمار ، النفقات الرأسمالية، أي انها عملية تحليل قرارات الاستثمار طويلة الاجل التي تخص النفقات الرأسمالية والانفاق الرأسمالي هو الانفاق الذي يتوقع أن تمتد منافعة لمدة تطول عدد من السنوات. ومن الامثلة الواضحة على النفقات الرأسمالية النفقات على شراء الاراضي والمباني والمعدات، وكذلك الاضافات الدائمة على راس المال العامل المرتبطة بتوسيع الشركة وكذلك يمكن ان تشمل هذه النفقات على برامج البحث والتطوير ، حملات الاعلان والترويج لأكثر من سنة واحدة، ولذا يمكن اعتبارها نفقات رأسمالية وبالتالي تؤخذ في الاعتبار عند اعداد الموازنة الرأسمالية.

ويعد اعداد الموازنة الرأسمالية امرا هاما لنمو الشركة في المستقبل، كما يتطلب مزيدا من الفهم لغرض تحديد الموازنة الرأسمالية المثلى، أي مستوى الاستثمار الذي يعظم قيمة الشركة الى الحد الأقصى. ويحدث النمو اذا قامت الشركة باستثمارات رأسمالية جديدة لتوسيع قاعدة الموجودات وبالتالي زيادة الانتاج والمبيعات والارباح. ويهدف قرار الاستثمار الرأسمالي الى تقييم المشاريع الرأسمالية المتاحة للشركة واختيار المشاريع الرأسمالية المربحة، وتحديد حجم الموازنة الرأسمالية الذي يعظم قيمة الشركة (الموازنة الرأسمالية المثلى ويتطلب ذلك تعريف مشاريع الاستثمار الرأسمالي، واعداد تقديرات التدفق النقدي لكل مشروع والمفاضلة فيما بين المشاريع باستخدام معايير التقييم.

س2: وضح اهمية الموازنة الرأسمالية

تعد قرارات الموازنة الرأسمالية من اهم القرارات المالية التي تشغل الادارة المالية للشركة ، بل والاكثر من ذلك تؤثر قرارات اعداد الموازنة الرأسمالية على جميع ادارات الشركة وادارة العمليات والتسويق والبحث

والتطوير وغيرها من الادارات ولذا يتوجب على الادارات التنفيذية ان يطلعوا على قرارات اعداد الموارد الرأسمالية . ان عملية الموارد الرأسمالية هي نظام لخطوات مترابطة لقرارات استثمارية طويلة الامد وان هذه العملية تتأثر باستراتيجية الشركة التي هي خطة الشركة التي تأمل منها تحقيق الاهداف في ظل بيئة متغيرة. وطالما ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب نفقات رأسمالية ، لذا فان استراتيجية الشركة غالبا ما تكون بالضرورة هي عملية الموارد الرأسمالية. وعلية فان ذلك يتطلب اشتراك الادارات التنفيذية في عملية الموارد الرأسمالية، ولكن يبقى الدور الاساس للمدير المالي والادارة المالية.

وبهذا الخصوص هناك مدخلين لإعداد مشروعات الموارد الرأسمالية هما:

الاول: مدخل الاعلى - الادنى فالمشروعات تقترحها الادارة العليا ثم تدرس المعلومات بخصوصها في المستويات الادنى وتوصيات المشروعات غالبا ما تأتي عن طريق المدراء المختصين والمتضمنة لقرارات استراتيجية. فالقرارات الاستراتيجية هي قرارات ليست روتينية ومتضمنة للموارد الرئيسية كالتوسعات المصنعية والاسواق الجديدة، وكذلك تتطلب صلاحيات للموافقة على النفقات الرأسمالية الكبيرة .

الثاني: مدخل بموجبة تقترح المشروعات في المستويات الدنيا وغالبا ما تكون قرارات تشغيلية او قرارات ادارية والتي تتطلب موارد مالية معتدلة ويتضح من ذلك بان قرارات الموارد الرأسمالية هي قرارات ذات اهمية عالية.

س3: ماهي الاسباب التي ادعو الى الاهتمام بالموازنة الرأسمالية :

تكون اهمية الموارد الرأسمالية للأسباب الآتية:

1. التأثيرات طويلة الاجل

ان نتائج قرارات اعداد الموازنة الرأسمالية تستمر لمدة طويلة ، ولهذا فان هذه القرارات ربما تفتقر الى بعض المرونة في اجراء تعديلات او تعديلات كبيرة عليها.

2. توقيت الحصول على الموجودات

هناك مشكلة اخرى تكمن في وضع خطة توفير الموجودات الرأسمالية للشركة في الاوقات الآتية عند الحاجة اليها. اذ ان اعداد الموارد الرأسمالية بشكل جيد ودقيق يحسن من توقيت توفر الموجودات المشتراة كما يحسن من نوعيتها.

3. الحصول على الاموال

السبب الآخر لأهمية اعداد الموازنة الرأسمالية يتمثل في ان التوسع في حجم الموجودات الرأسمالية يتطلب عادة نفقات كبيرة، لذا يجب على الشركة ان تقوم بتخطيط ملائم قبل ان تقوم بصرف كميات كبيرة من الاموال للحصول على التمويل الضروري لتغطية تلك النفقات.

س4: ما المقصود بالقيمة الزمنية للنقود ؟

يشير مفهوم القيمة الزمنية للنقود بان قيمة النقد اليوم اكثر من قيمته غدا. اي ان دينار اليوم أكبر من دينار يوم غد ويعزى السبب في ذلك لإمكانية استثمار النقد اليوم مما تزداد قيمته بالمستقبل.

س5: عرّف القيمة المستقبلية :

ويشير الى قيمة المبلغ المتجمع لمقدار حالي من النقد أو لجملة دفعات نقدية بمرور الوقت وبمعدل فائدة معينة.

س6: عرّف القيمة الحالية :

ويشير الى القيمة الجارية لمقدار من النقد او لجملة دفعات نقدية في المستقبل مقيمة وفقا لمعدل خصم مناسب.

س7: الى ماذا تشير للتدفقات النقدية المتساوية

كلفة الاستثمار = كلفة شراء المكائن + تكاليف النصب + تكاليف النقل والتأمين.

التدفقات النقدية = صافي الارباح + الاندثار

س8: ما هي فترة الاسترداد .. وضحها . مع ذكر القانون في حالي التدفقات النقدية المتساوية والتدفقات النقدية غير المتساوية

يقوم هذا الاسلوب في تقييم المشاريع على حساب عدد السنوات اللازم لاسترداد الأموال التي جرى استثمارها في المشروع. وقاعدة القرار كلما كانت فترة الاسترداد اقصر كلما كان المشروع مربحا او مقبولا، وان كانت الشركة تختار من بين أكثر من مشروع فيجب ان تقبل المشروع الذي له فترة استرداد اقل. ويعتمد حساب فترة الاسترداد على التدفقات النقدية المتوقعة والداخلية للمشروع فيما اذا كانت متساوية او غير متساوية وكما يأتي :

1. فترة الاسترداد للتدفقات النقدية المتساوية

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{صافي الاستثمار}}{\text{التدفق النقدي السنوي}}$$

2. فترة الاسترداد التدفقات النقدية غير المتساوية

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{السنة السابقة لتغطية الاستثمار} + \left(\frac{\text{الكلفة غير المغطاة في بداية السنة اللاحقة}}{\text{التدفق النقدي للسنة اللاحقة}} \right)$$

ومن عيوب معيار فترة الاسترداد

1. يهمل القيمة الزمنية للنقود

2. قبول المشروع ذات فترة الاسترداد الاقل ويهمل جميع التدفقات النقدية اللاحقة.

س9: ما هو مؤشر الربحية وكيف يقاس

ثالثا: مؤشر الربحية

عندما تكون تكلفة الاستثمار الرأسمالي مختلف بين المشاريع الاستثمارية قيد الدراسة، فإنه يصبح من الصعب تحديد الربحية النسبية للمشاريع اعتمادا على معيار صافي القيمة الحالية. ويتم قياس مؤشر الربحية وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية}}{\text{صافي الاستثمار}}$$

قاعدة القرار

قبول المشروع اذا كان مؤشر الربحية اكبر من 1

رفض المشروع اذا كان مؤشر الربحية اصغر من 1